ـــؤرق محدودي الدخل

توقعات بمواجهة ساخنة بين التجار والمستهلكون

محكمة...بعد الاطلاع على ملف القضية وقائمة الطلبات حكمت المحكمة حضوريا على رب الأسرة شراء كافة الطلبات الرمضانية المدونة في القائمة المطولة التي لها بداية وليس لها نهاية رافضة لأي عذر حتى لو كان من محدودي الدخل وهو حكم بات غير قابل للنقض والاستئناف وعلى جميع أرباب الأسر التنفيذ دون محاولة للتسويف والمماطلة فالوقت يداهم الجميع والأسعار لن ترحم.

استطلاع/عبدالله الخولاني

<،، محاكمة حاولنا من خلالها تشخيص واقع استعداد الأسر اليمنية لشهر رمضان وما يمثل ذلك من ارتفاع الطلب على السلع والمنتجات وخاصة الموسمية منها وما يمثل ذلك من ضغط مالي على أرباب الأسر الذين يرفعون شعار رمضان شهر الطاعات في محاولة منهم للهروب من قائمة تسهر ربات البيوت على كتابتها من طلبات رمضانية اعتادت على شرائها في مثل هذه الأيام وتوفيرها أمر حتمي لا يخضع للنقاش.

تحضيرات

< الأسواق المحلية تشهد خلال هذه الأيام تحضيرات واستعدادات مبكرة لاستقبال شهر رمضان المبارك، حيث وفرت المحال والمراكز التجارية ، المواد الغذائية الأساسية والرمضانية المختلفة بكميات كافية، وشرعت بعض الأسر في الحصول على كميات كافية من هذه السلع تفاديا للاختناقات التي تحصل خلال شهر رمضان الذي يشهد تغيرا واضحا في سلوكيات المواطن خاصة الاستهلاكية والإقبال المفرط على اقتناء العديد من المواد والمنتجات الغذائية والتي تعتبر من المواد الأساسية في الحياة اليومية طيلة أيام هذا الشهر.

* المواطن محمد الجبوبي -يقول من الملاحظ على أصحاب المحلات التجارية الكبيرة والمتوسطة أنهم قد قاموا من وقت مبكر باستعداداتهم لاستقبال شهر رمضان المبارك الذي يكثر فيه الطلب على السلع الغذائية التي يطلقون عليها "مقاضي رمضان"، مشيرا إلى أن كل أصناف السلع الأساسية والتكميلية متوفرة بشكل كبير وقد أخذت مكانها على رفوف المحال التجارية وفي مداخل الأسواق التجارية في شكل متناسق وجميل وجذاب مما يسمح لكل متسوق بأن يشاهدها عند دخوله إلى أي محل تجاري.

وأكد الجبوبي أن أسعار السلع الرمضانية لم يطرأ عليها أي ارتفاعات تذكر، لافتا إلى أن أسعار أغلب المواد الأساسية تكاد تلامس أسعار العام الماضي دون تغيير وإن وجد ارتفاع فيها فاعتقد أنها حديثة الصنع، وقال: إن أغلب المواطنين يحبون أن يشتروا المقاضي من الآن والبعض أصبح لديه ثقافة التبضع حيث أنه لا يأخذ إلا الشيء الضروري أو بالأسبوع، كنا نلاحظ في الأعوام الماضية تكدس المواطنين في آخر عشرة أيام من شعبان داخل المحلات التجارية للشراء وكذلك في محلات الأواني وغيرها، أما الآن اعتقد أن 80٪ لديهم ثقافة الشراء والبعض يشتري قبل ما تعرض خاصة الأشياء الأساسية وغيرها من مقاضي رمضان كما يطلقون عليها موجودة بالبيوت على طول العام فليست مقطوعة المنازل منها، فيما أشار صالح الرميمة إلى أن كثيرا من المحلات قامت بعرض المواد الغذائية إلا أن الكميات المعروضة حاليا من المواد الغذائية تفوق معدلات الطلب، مشددا على أهمية عدم تهافت المواطنين في الطلب على شراء البضائع والسلع الرمضانية نظرا لتوافرها في كل الأوقات، وأضاف الرميمة أنه يتوقع أن تكون الحركة الشرائية للفترة الحالية متوسطة وسوف تكثر في آخر أسبوع قبل رمضان.

عادة سيئة

* بدوره قال الخبير الاقتصادي سليم مبارك - إنه جرت العادة لدى الأسر اليمنية أن تقوم بالتحضير لشهر رمضان قبل أن يحل بأسابيع، لافتا إلى أن هذا الأمر يحكمه عدد من العوامل؛ أهمها الخوف من ارتفاع الأسعار في شهر رمضان.

وبين مبارك أنه يوجد شعور لدى الأسر بأنه لا بد من الاستعداد لرمضان وتحضير السلع الخاصة به لإعداد المأكولات فيه كونه يسمى شهر الطعام والصيام، لذلك يقبلون على شراء المواد الأساسية من الأرز والسكر والزيوت والسلع الرمضانية. وأوضح أن هنالك ثلاث قضايا تحكم تهافت المواطنين على شراء السلع قبل رمضان، وهي الحمى السعرية التي تجتاح السوق المحلية وزيادة الاستهلاك في هذا الشهر، الأمر الذي يزيد الطلب على السلع.

لا فتا إلى أن العديد من أرباب الأسر يضعون ميزانيات ويخصصونها لشهر الصوم، وأحيانا يقوم موظفون بالتقديم لسلف وقروض لكي يستطيعون تلبية متطلبات الشهر.

وفي الوقت ذاته، قال مبارك إن السلوكيات الاستهلاكية الخاطئة للمواطنين والمبالغ فيها في شهر رمضان تعد السبب الرئيسي في النظر إليه بأنه شهر الانفاق، متناسين بأن رمضان هو شهر العبادة والشعور بالآخرين.

تكتلات

* أتهم اقتصاديون موردي السلع الاستراتيجية التي تشهد ازديادا كبيرا في الطلب بعقد تكتلات غير ظاهرة لدفع فاتورة الشراء نحو الارتفاع . ووسط بروز مؤشرات تشير إلى ارتفاعات جديدة قد تشهدها السوق المحلية أرجع سليم درهم الارتفاعات الجديدة التي تشهدها السلع التموينية إلى ضعف الجهاز الرقابي لوزارة الصناعة و التجارة.

وأكد درهم أن فروقات فاتورة الشراء خلال الفترة المقبلة التي تتزامن مع حلول شهر رمضان سيتحملها المواطن ، قائلا :" إن دخل الأسر ثابت ولم يتغير والقيمة الشرائية منخفضة للمواطن وهذا سيؤثر على المستهلك النهائي ".

وأضاف: أسواقنا بدون رقيب ووعينا الاستهلاكي فيه خلل "، مؤكداً وجود تكتلات وسط مجموعات موردين وموزعين محليين لخلق أزمة غذاء تضمن المساهمة في رفع الأسعار، موضحا أن هناك تكتلات غير ظاهرة بين التجار دفعت بتسعيرة السلع نحو الارتفاع، وهذا ما حصل تماما في قطاع الغذاء.

مؤشر

* تتعامل السوق المحلية مع أزمة ومؤشر التضخم يسجل ارتفاعا ملحوظا والملامح الاقتصادية تنذر بارتفاعات مجددا وكل هذه المعطيات تتزامن مع حلول موسم يتغير فيه نمط غذاء المواطن اليمني الذي يقبل على شراء مستلزمات شهر رمضان بشكل كبير ،كما أن هناك عاملين رئيسيين تسببا في معاودة الارتفاعات مجددا وهما وجود مؤشرات تضخمية في الاقتصاد، إضافة إلى زيادة حجم الطلب.

نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية لـ«الثورة»:

السلع الرمضانية متوفرة بكميات تفوق مستوى الطلب

<،، طمأن نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة محمد صلاح المواطنين بتوفر السلع والمنتجات الغذائية الرمضانية في السوق المحلية وبكميات كبيرة تفوق مستوى الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي سينعكس إيجابا على استقرار الأسعار.

وكشف صلاح عن تذمر التجار من الاهمال الاداري في ميناء الحديدة والذي تسبب في نزوح البواخر المحملة بالمواد الغذائية والاحتياجات الرمضانية وغيرها من البضائع والسلع الأخرى لترسو في الموانئ المجاورة مثل ميناء جيبوتي وصلالة.

مؤكدا أن السلع والمنتجات المغشوشة والمخالفة للمواصفات يتم إدخالها إلى السوق اليمنية عبر التهريب.

• ما حجم استعدادات القطاع التجاري لاستقبال شهر رمضان المبارك ؟

- القطاع التجاري يغطي الاحتياجات السكانية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بشكل كامل طيلة أيام السنة وفي كل الظروف والمناسبات فكيف بالحال مع الاحتياجات الرمضانية حيث يعتبر شهر رمضان المبارك موسماً خاصاً للعرض والتسويق والبيع والشراء في السوق المحلية والقطاع الخاص يترقب باستمرار حضور هذا الشهر المبارك بفارغ الصبر ويُعد له كل الإمكانيات والمتطلبات اللازمة لتحقيق أعلى نسبة مبيعات في ظل سوق استهلاكية محدودة الدخل ومحدودة الطلب الاستهلاكي على المواد والسلع المعروضة بصورة تنافسية كبيرة لا تسمح بالغش التجاري ولا بالمغالاة في الأسعار ولا بالاحتكار أو أي ممارسات تجارية غير مرغوبة اجتماعيا...

أما بخصوص استعدادات القطاع التجاري لتوفير الاحتياجات الرمضانية نؤكد في هذا الحوار مع صحيفة (الثورة) الصحيفة الرسمية الأولى على مستوى الجمهورية أن السوق المحلية حاليا تزخر بكميات كافية من المواد الغذائية والسلع والبضائع الاستهلاكية الخاصة التي تغطي الاحتياجات السكانية خلال هذا الشهر المبارك وبنسبة تفوق مستوى الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي سينعكس على مستوى الأسعار فكلما زاد العرض على مستوى الطلب كلما انخفضت الأسعار ..

تعاون

• هل هناك تعاون بين الغرفة والجهات الحكومية المعنية بالأسواق ؟

- هناك تعاون كبير بين الغرفة من جهة ومكتب وزارة الصناعة والتجارة وصحة البيئة من جهة أخرى في النزول الميداني للاطمئنان على حالة السلع والبضائع المعروضة للاستهلاك الآدمي في السوق المحلية بين الحين والآخر ..

وهناك شراكة ولكن ليس بالشكل المطلوب وما أكثرها إعلاميا وقد عانى القطاع الخاص الكثير والكثير من التجاهل الرسمي للشراكة الإنمائية مع القطاع الخاص الشريك الحقيقي الفاعل في الدفع بعجلة التنمية الوطنية في مختلف المجالات وتحسين الأوضاع المعيشية للوطن والمواطن.

فإذا كانت الدولة تقوم بإعداد وإدارة القوانين والأنظمة الخاصة بتسيير الحياة اليومية في البلاد فإن القطاع الخاص يتكفل بتوفير الدخل والاحتياجات المعيشية.

،، الاهمال في ميناء الحديدة تسبب في نزوح البواخر إلى الموانئ المجاورة

التهريب

• ماذا عن السلع المغشوشة والمنتهية الصلاحية التي تعج بها السوق المحلية ؟! وكيف يتم دخولها إلى بلادنا ؟

- أولا هذه السلع المقلدة والمزورة وقريبة الانتهاء والمنتهية صلاحيتها وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس لا يمكن أن تدخل عبر المنافذ الجمركية الرسمية ولا بأي شكل من الأشكال لأنها تخضع للرقابة والتدقيق والتفتيش من قبل الجمارك أولا ثم رقابة المواصفات والمقاييس لأن البضائع المخالفة منها ما يتم جلبها من بلدان مجاورة وتكون معدة للإتلاف في هذه البلدان وتدخل بلادنا عبر منافذ التهريب ومنها ما يتم استيرادها بطرق ملتوية وإيصالها إلى موانئ مجاورة (ترانزيت) وبعدها يتم تهريبها عن طريق المهربين المتخصصين في ذلك وتدخل إلى بلادنا كذلك عبر منافذ التهريب وحدود بلادنا كبيرة وللأسف الشديد أننا غير قادرين على تأمين الحدود كاملة ويجب على الحكومة مضاعفة جهودها للحد من عملية التهريب التي يعتبر أكبر آفة على الاقتصاد الوطني والوطن والمواطن بشكل عام والقطاع الخاص بكافة تخصصاته يقف ضد هذه الممارسات الخاطئة (الغش التجارية وسرقة العلامات التجارية والتقليد والتزييف) ولا شك أن هناك عدداً من ضعفاء النفوس الذين يتعاملون بهذه الممارسات الخاطئة والتي يحرمها ديننا الحنيف.

إهمال ميناء الحديدة

• ما هي الصعوبات التي تعانون منها هذه الأيام خاصة وأن عملية الاستيراد للمنتجات تشهد حركة قياسية ؟

- الغرف التجارية واتحادها العام تتلقى عدد كبير من الشكاوي من المستوردين بشأن المشاكل والمعوقات في ظل الإهمال الإداري في ميناء الحديدة والذي تسبب في نزوح البواخر المحملة بالمواد الغذائية والاحتياجات الرمضانية وغيرها من البضائع والسلع الأخرى وبدلاً من إنزالها في ميناء الحديدة تغير اتجاهها وتذهب لترسو في الموانئ المجاورة مثل ميناء جيبوتي وصلالة وغيرها من الموانئ ويتم إنزال الحاويات المحملة بهذه البضائع في الموانئ المذكورة مما أدى إلى تدهور سمعة هذا الميناء الحيوي الهام أمام شركات النقل العالمية بسبب الإهمال الإداري الذي تسبب في تدمير البنية التحتية وعدم صيانة الكرينات التي يوجد بالميناء حوالي15 حاضنة والتي تعمل الآن حاضنتين وتعمل تارة وتتعطل تارة أخرى التي تقوم بإنزال الحاويات من البواخر إلى ساحة الميناء .. وكذلك الحاضنات .. والرافعات .. إلخ.

ومما لا شك فيه أن رمي السلع والبضائع هناك في الموانئ المذكورة لفترات طويلة سيكلف التاجر المستورد مبالغ مالية كبيرة وبالتالي تنعكس على أسعار البيع للمستهلك مستقبلا وهذا يعتبر كارثة على الرأس المال الوطني والاقتصاد بشكل عام.

نأمل من الجهات الحكومية ممثلة بوزارة النقل التدخل السريع لمعالجة مشاكل ميناء الحديدة الذي ترتكز عليه معظم الحركة والنشاط التجاري اليمني وبهذا الخصوص لا نغفل الإشارة إلى أننا حصلنا فعلاً على تجاوب محمود من قبل معالي وزير النقل الدكتور واعد باذيب وتم نزول معاليه إلى ميناء الحديدة لمعالجة هذه المشاكل وبالفعل صلح الحال لمدة بسيطة، وللأسف الشديد الآن تصل إلى الغرف التجارية واتحادها العام الكثير من الشكاوى بخصوص تراجع الخدمات المقدمة في ميناء الحديدة وهذا من شأنه تشويه صورة الميناء والسوق اليمنية أمام المستثمرين المحليين والأجانب وكذا تشويه صورة البيئة الاستثمارية في بلادنا التي تعد حالياً في أمس الحاجة لتدفق رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة والخارجية الوافدة للاستثمار وتحسين الأوضاع المعيشية وتنمية الاقتصاد الوطني والعلاقة التي تربط القطاع الخاص بالحكومة في المرحلة الحالية علاقة لا بأس بها ..

والمشكلة تكمن في الكرينات التي تنقل حاويات السلع والبضائع من السفن إلى ساحة الميناء وكذلك مشكلة الحاضنات التي تنقل الحاويات من جوار السفن إلى ساحة الميناء وتحميلها إلى القاطرات.

وعادت المشكلة القديمة (مشكلة الغاطس) في الظهور من جديد الذي ترتب عليها تنفير السفن المحملة بالاحتياجات الرمضانية من هذا الميناء.

400 مليار ريال انفاق الأسر اليمنية في رمضان

يمثل الانفاق الأسري في شهر رمضان المبارك واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الأسر اليمنية اقتصاديا كل عام، ففي هذا الشهر تتضاعف مستويات الانفاق الأسري مقارنة بغيره من الشهور ،الأمر الذي يلقي بظلال من الأعباء على الأسر تحسب له ألف حساب وتظل تعمل للوفاء به طيلة الشهور السابقة واللاحقة له.

وعلى الرغم من أن شهر رمضان لهذا العام لايزال متأخرا بمقدار 20 يوما على الأقل فإن اكثر من 3.3 مليون أسرة يمنية ينتابها القلق من ارتفاع تكاليف مصروفاته ومستلزماته الغذائية والكمالية في الوقت الذي لايبدو في الأفق بوادر تحسن في مستويات الدخل تواكب الوفاء بالحد الأدنى للمتطلبات الرمضانية.

/أحمد الطيار

الانفاق

يقدر إحصائيون وخبراء اقتصاد حجم إنفاق الأسر اليمنية في شهر رمضان المبارك بأكثر من 400 مليار ريال على اعتبار أن كل أسرة يمنية يمكنها إنفاق 120 ألف ريال في المتوسط سواء في الريف أو الحضر حيث أن عدد الأسر اليمنية يصل إلى 3.337 مليون أسرة حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء وتعداد السكان يصل في تقديرات 2013م نحو 25 مليونا و 230ألف نسمة ،ويرى الخبير الاقتصادي علي فضل طه أن مستوى إنفاق الأسر في شهر رمضان يتضاعف مرة إلى مرتين في هذا الشهر مقارنة ببقية أشهر السنة والتي لاتزيد الإنفاق فيها عن 60 ألف ريال في المتوسط ويقول هذا الإنفاق يأتي نتيجة استهلاك أنماط عديدة من السلع والمنتجات المرتبطة عادة برمضان كاللحوم بالدرجة الأولى والتمور والمكسرات والحلويات والفاكهة والعصائر الطازجة والمبردة إضافة إلى باقي المستلزمات الضرورية.

العادات

يؤكد الخبراء أن ارتفاع مستوى إنفاق الأسر في رمضان يعود بدرجة أساسية لبروز عادات وأنماط استهلاكية غير حميدة فالأسر اليمنية تتسابق على اقتناء مجموعة من السلع الرمضانية بشراهة وتدفع لذلك مبالغ باهظة، خصوصاً تلك الأسر الميسورة فيما يكافح الفقراء وذوي الدخل المحدود لمجاراتهم وشراء مستلزمات رمضان بمبالغة الأمر الذي يؤدي للقضاء على ميزانيتهم الشهرية خلال يوم واحد ويشير الخبير الاقتصادي نبيل الطيري إلى أن الأسر اليمنية اكتسبت عادات استهلاكية ضارة جعلتها تعتقد أن شهر رمضان يحتاج الكثير من السلع ولهذا تدخل عدة أنواع من الأطعمة والحلويات وغيرها من المأكولات المائدة الرمضانية فقط، فيما تغيب بقية الأشهر وهذه السلع هي من تسبب زيادة في مستوى الإنفاق الأسري بهذا الشهر الكريم

حساب الفاتورة

يحسب الفقراء ومحدودو الدخل لدخول رمضان اقتصاديا من اليوم الأول لشهر شعبان وطوال هذا الشهر يفترض الإعداد والتجهيز لشراء تلك المصروفات حيث تدرك جميع الأسر اليمنية في الريف والحضر أن شهر رمضان الفضيل بحاجة ماسة لمصروفات ومستلزمات غذائية واستهلاكية خاصة بالصيام ومعظمها في الغالب لا تدخل الموائد الأسرية إلا في رمضان، وهذه تعتبر من خصائص رمضان جيلا بعد جيل، لكن مع قلة الدخل وارتفاع الأسعار لهذه المواد حاليا أصبحت هذه المستلزمات هما يؤرق الأسر وهذا لب المشكلة هذه الأيام بداية من شعبان ويشير الدكتور علي الخلاقي استاذ علم الاجتماع بجامعة عدن أن رمضان يتسم بعادات غذائية معينة في اليمن تحرص الأسر على تحضيرها منذ أجيال وهذا التقليد عادة فرض على الأسر تكليف إضافية على موازنتها لا تقدر على توفيرها وفي حالة محدودي الدخل والفقراء تكون المشكلة أوضح وأعمق.

الأعباء

تعترف الأسر اليمنية أن تكاليف نفقات شهر رمضان تعتبر تحديا لموازنتها لكنها بطرق الادخار والتكافل الاجتماعي تتغلب عليه وهذا ما جعل مراكز البحوث الاقتصادية تتحرى مسألة الأرقام في عملية الإنفاق ووفقا لنتائج استطلاع للرأي العام أجرى قبل عامين لقياس مستوى إنفاق الأسر اليمنية استعدادا لشهر رمضان كشف الاستطلاع عن تزايد حجم الأعباء المعيشية على الأسر اليمنية مع تصاعد الإنفاق المعيشي خلال شهر رمضان.

وأوضح الاستطلاع الذى أجراه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي وشمل ما يربو على 400 أسرة أن 50 ٪ من الأسر اليمنية يزيد حجم إنفاقها على السلع والخدمات خلال شهر رمضان بصورة دائمة، فيما تزيد النفقات لدى الأسر بنسبة 35 ٪ أحيانا ،كما تبين من الاستطلاع أن الأسر اليمنية التي تغطي نفقاتها من السلف تصل إلى28.5 ٪، بينما تضطر 15 ٪ من الأسر اليمنية إلى بيع ممتلكات شخصية لتغطية نفقاتها المتزايدة.

كما اتضح أن 23 ٪ من الأسر اليمنية تعتمد على إكرامية رمضان، وهي المنحة التي تقدمها الدولة أو جهات العمل في القطاع الخاص للموظفين بها والأجور الإضافية، وذلك لتغطية زيادة النفقات، فيما تعتمد نسبة 22 ٪ من الأسر اليمنية على مبالغ مدخرة لديها سابقا.

وتوصل إلى أن 46 ٪ من الأسر اليمنية لا تخصص أي ميزانية خاصة لشهر رمضان، فيما تخصص 54 ٪ ميزانية للنفقات الرمضانية و 56٪ منهم يخصصون مبالغ تقل عن 40ألف ريال ،مقابل 44 ٪ ينفقون أكثر من 40 ألف ريال

القيمة الفعلية

مستلزمات رمضان التي تحرص الأسر على اقتنائها تكلفها في أقل تقدير وأبسطه بمفهوم الفقراء مبلغا لا تقل عن 60 ألف ريال وتخصص لشراء البقوليات كالعدس، والحمص، والفاصوليا، ،والبازاليا وبهارات منوعة كالكمون ،فلفل، هيل، زر، هرد، قرفة والمكسرات كحب العزيز، والزبيب، ودقيق السنبوسة، والبسبوسة، وبهارات الأرز،، فيما تحتاج لكميات لابأس بها من الحليب المسحوق والسمن والزيوت للقلي والطبيخ وصفائح التمر والدقيق ونصف قمح و قطمة سكر وقطمة رز ،وعلبة عصير مسحوق.

ورغم أن مبلغ 60 ألف ريال لن يوفر كميات كبيرة من تلك الأشياء إلا أنها فعلا من الواقع العملي تحتاج ميزانية تعادل راتبي شهرين متتاليين لمحدودي الدخل (الموظفين) ويقول المدرس فضل الشهاري أنه يشعر بالقلق من قدوم رمضان قبل شهر لأنه يعرف أنه يحتاج مبلغا كبيرا لشراء احتياجاته فيما هو موظف محدود الدخل يستلم راتبه ليصرفه سريعا على الاحتياجات اليومية لأسرته فهو لا يتمكن من إدخار أي مبلغ نقدي ليواجه مصروفات رمضان.

معاناة

من يعيش حياة الفقراء ومحدودي الدخل سيستشعر فعلا معاناتهم وخير دليل على ذلك المواءمة بين دخل هؤلاء الفقراء ومحدودي الدخل وما وصلت إليه مستويات الأسعار في السوق للكثير من السلع ويقول محمد طه (موظف بسيط) أن الأسعار الحالية رغم أنها مستقرة إلا أنها مرتفعة وفقا لمقياس الدخل الذي تحصل عليه الأسرة فعلبة الحليب 2.5 (كيلوجرام)بـ 3900ريال والسمن النصف بـ 2800 ريال أما البهارات والمكسرات والتمور فأسعارها مرتفعة منذ العام الماضي ولشراء مستلزمات بسيطة تحتاج أكثر من 60 ألف ريال وهذا مبلغ لايتوفر لأي أحد من الفقراء ومحدودي الدخل لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن توفيرها كاملة فما بالك بمستلزمات تحتاج إلى راتب شهر كامل.